OIC/CFM-45/2018/ICHAD/FINAL

قرارات
الشؤون الإنسانية
الصادرة عن
الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية
{دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية}

دكا – جمهورية بنغلاديش الشعبية

19 – 20 شعبان 1439هـ

05 – 06 مايو 2018

الفهرس

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	قرار رقم 45/1–إيشاد بشأن النشاطات الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي	1
2	قرار رقم 45/2–إيشاد بشأن الوضع الإنساني في القرن الإفريقي وفي شرق إفريقيا	8
3	قرار رقم 45/**3**–إيشاد بشأن الوضع الإنساني في سوريا	10
4	القرار رقم 45/4–إيشاد بشأن النازحين السوريين في لبنان	12

قرار رقم 45/1-إيشاد

بشأن

النشاطات الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا، بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 19 و 20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018م)؛

عملاً بأحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ **يشير** إلى مقتضيات البيانات الختامية لمؤتمرات القمة الإسلامية، ولاسيما الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية في إبريل 2016، والتي تدعو إلى مواصلة الجهود من أجل تنسيق العمل الإنساني والخيري والقيام به عبر منظمة التعاون الإسلامي وتكلِّف الأمين العام بتعزيز دور المنظمة في مجال العمل الإنساني وتحقيق الأهداف المسطرة في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025؛

وإذ يستذكر قراراته السابقة ذات الصلة بالشؤون الإنسانية؛

وبعد دراسة تقرير الأمين العام عن الشؤون الإنسانية . وثيقة رقم:

(OIC/45-CFM/2018/ICHAD/SG-REP):

1- **يشيد** بالعمل الذي تنهض به الأمانة العامة، والمكاتب التمثيلية للمنظمة ومكاتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجال العمل الإنساني من أجل التخفيف من معاناة المحتاجين، خاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتضررة من الكوارث والنكبات.

2- **يشيد** بتعزيز التعاون بين إدارة الشؤون الإنسانية والمجتمع الإنساني الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية ومنظمات العمل الإنساني غير الحكومية، سواء على مستوى الدول الأعضاء أو على المستوى الدولي، ولاسيما التعاون مع الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي والبنك الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمملكة المتحدة وسويسرا.

3- **يدعو** الدول الأعضاء إلى إيصال جزء من مساعداتها الإنسانية السخية من خلال منظمة التعاون الإسلامي بهدف إبراز روح التضامن وتعزيز العمل الإسلامي الإنساني المشترك.

4- **يقر** بسخاء ومساهمات البلدان التي تستضيف اللاجئين، وخصوصاً منها تلك التي تستضيف أعداداً كبيرة منهم، **ويقر** كذلك بالتحديات المستمرة التي تواجهها في الاستجابة لاحتياجات اللاجئين حاليا، وبأن البلدان التي تستضيف اللاجئين تحمل على كاهلها بشكل غير متناسب جزءاً كبيراً من الأعباء لتوفير المساعدات والحماية لملايين اللاجئين؛ **ويدعو** المجتمع الدولي إلى ضمان التوزيع المتكافئ للأعباء في الميدان، ويدعو كذلك الجهات الإنسانية المعنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى تطوير وتعزيز سياسات شاملة وتدريجية لتلبية احتياجات اللاجئين والتي ترمي إلى استكشاف الفرص المفيدة للاجئين والمجتمعات التي تأويهم وسد الفجوة بين التدخلات الإنسانية والإنمائية.

5- **يدعو** إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للمنظمة (إيشاد) إلى القيام، بالتعاون مع مؤسسات المنظمة وشركائها، بتقييم الآثار السلبية لتدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين على الجهود الإنمائية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في الحالات التي يطول أمدها، وذلك في سياق متابعة حصيلة "الاجتماع رفيع المستوى لمعالجة تحركات الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمهاجرين" والذي انعقد في نيويورك يوم 19 سبتمبر 2016، وكذا إطار عملية صياغة الميثاق العالمي بشأن اللاجئين لاعتماده عام 2018، وفي ضوء الأعداد الكبيرة للاجئين والنازحين جراء الأزمات في ميانمار وسورية والبلدان المتاخمة لحوض بحيرة تشاد وغيرها من الأزمات الأخرى في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

6- **يشدد** على الحاجة إلى تحديد أوجه القصور في المنظومة الإنسانية الحالية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاطي مع المسائل المتعلقة باللاجئين، وإلى بلورة موقف حول السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة وتصحيح أوجه القصور تلك وخلق بيئة مواتية للعودة المستدامة للاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم.

7- **يجدد** التأكيد أن إعادتهم الطوعية إلى أوطانهم تظل أكثر الحلول استدامة لأوضاع اللاجئين، كما **يجدد** تأكيد الحاجة إلى زيادة مساعدة البلدان المستضيفة للأعداد الكبيرة من اللاجئين وللبلدان الأصلية لتلبية احتياجات العائدين من خلال توفير المساعدات الإنسانية والإنمائية، **ويؤكد** أهمية زيادة أماكن توطين اللاجئين دونما تمييز واحترام كرامتهم وتلبية احتياجاتهم المرتبطة بمواطن الضعف لديهم.

8- **يعرب** عن قلقه البالغ إزاء تزايد الحوادث المرتبطة بظاهرة الإسلاموفوبيا وغيرها من أشكال التمييز التي تستهدف اللاجئين.

9- **يعرب** عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية على مساعدتها السخية للصومال عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال والإنسانية والحملة الوطنية السعودية، وكذا لمختلف الشركاء الذين أسهموا في جهود تنفيذ المشاريع الإنسانية والإنمائية في الصومال.

10- يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم المزيد من الدعم من خلال مكتب المنظمة التنموي في الصومال أسوة بدعم المملكة العربية السعودية الذي يمر في جزء منه عبر المكتب، ويوجه الشكر للدول الأعضاء التي توجه مساعداتها بشكل ثنائي للصومال، (مقترح من الصومال)

11- يرحب بتحويل مكتب المنظمة التنموي في الصومال إلى مكتب تمثيل للمنظمة في الصومال مع استمرار الدور الإنساني لمكتب المنظمة في الصومال من خلال المكتب الجديد. (مقترح من الصومال)

12- يتوجه بالشكر ويعرب عن الإشادة والثناء لدور مكتب المنظمة التنموي في الصومال، وما قام ويقوم به من أعمال إنسانية إغاثية ومشاريع تنموية متنوعة منذ تأسيس المكتب عام 2010 ساهمت في التخفيف من معاناة المتضررين في الصومال، (مقترح من الصومال)

13- يدعو الدول الأعضاء والشركاء في العمل الإنساني إلى تكثيف المساعدة لمواجهة ما يعانيه الصومال من شح في مياه الأمطار ونقص حاد في المواد الغذائية في معظم أقاليم الصومال وفِي مخيمات النازحين حول العاصمة، وتقديم المساعدة على الاستجابة لمتطلبات مرحلة التعافي والتنمية في الصومال، بما في ذلك مساعدة النازحين وإعادة توطين اللاجئين العائدين إلى ديارهم في الصومال.

14- **يعرب** عن امتنانه لحكومة الجمهورية التركية التي ترأست وفدا من منظمة التعاون الإسلامي بصفتها رئيسة لمؤتمر القمة الإسلامي والذي تألف من الأمانة العامة ومن ممثل عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالرياض إلى منطقة القرن الإفريقي في يونيو 2017م وزار كلا من إثيوبيا وجنوب السودان وكينيا والصومال من أجل جمع معلومات مباشرة حول الوضع الإنساني السائد في المنطقة ولإبداء التضامن ولفت انتباه الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى ضرورة توفير المساعدة الإنسانية والإنمائية لهؤلاء المتضررين من الأزمة الإنسانية.

15- **يشيد** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة والتي قدمت دعما إنسانيا وإنمائيا لدولة فلسطين، وخاصة لقطاع غزة، **ويدعو** إلى تقديم المزيد من الدعم لأبناء الشعب الفلسطيني ولاسيما في هذه المرحلة الحرجة.

16- يعرب عن تقديره للدول التي أعلنت عن تعهداتها لخفض عجز الميزانية التشغيلية للأونروا، خلال الاجتماع الوزاري رفيع المستوى الذي عقد بتاريخ 22 سبتمبر 2017 في نيويورك، والذي نظمته كلا

من الأمانة العامة والأونروا بالتعاون مع الأردن والسويد، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بحثا عن "آفاق جديدة لتمويل مستدام للأونروا"، في أعقاب صدور تقرير بارز للأمين العام للأمم المتحدة، وذلك من أجل وضع أساس مالي مستدام ويمكن التنبؤ به للأونروا. (مقترح من فلسطين)

17- يعرب عن قلقه إزاء العجز الذي سجل مؤخرا في تمويل موازنة الأونروا لعام 2018، ويستذكر الالتزامات المعرب عنها في إعلان إسطنبول بالتأكيد على أهمية دعم الوكالة، ويهيب بالدول الأعضاء البحث على نحو جماعي عن طرق مبتكرة من أجل التخفيف من الصعوبات المالية الحالية. (مقترح من تركيا).

18- يشيد بجهود ومساهمات دولة قطر المقدمة في القطاعات الإنسانية والتنموية والتعليمية والصحية، بما فيها إعلان دولة قطر في الاجتماع الذي عقد في روما مؤخرا بتقديم مبلغ خمسين مليون دولار أمريكي للأنروا، وسداد حوالي مبلغ (12) مليون دولار أمريكي لحل مشكلة الكهرباء في قطاع غزة مؤخراً. (مقترح من دولة قطر)

19- **يعرب** عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الإنسانية طويلة الأمد في سوريا ومحنة النازحين واللاجئين في دول الجوار؛ وإزاء الوضع غير الإنساني والمروّع للسوريين جراء حرمانهم من الحصول على المساعدات الإنسانية؛ **ويعرب** مجدداً عن تقديره للدول الأعضاء ولغيرها من الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية التي أسهمت بسخاء في تخفيف محنة اللاجئين والنازحين السوريين؛ **ويطلب** من كافة الأطراف المعنية الوفاء بتعهداتها لدعم الشعب السوري؛ **ويدعو** الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم المساعدة للنازحين واللاجئين وللدول المستضيفة لهم.

20- يعرب عن تقديره للدور البارز الذي توليه دولة الكويت في الإطار الإنساني وما تقدمه من مساهمات سخية لمختلف الدول ومنها على سبيل المثال وليس الحصر 1.6 مليار دولار لسورية و200 مليون دولار للعراق و100 مليون دولار لليمن وما يقارب 150 مليون دولار للأونروا و15 مليون دولار للروهينجيا. (مقترح مقدم من الكويت)

21- **يعرب** عن قلقه البالغ إزاء الوضع الإنساني المتدهور في اليمن **ويناشد** الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدات الإنسانية اللازمة للشعب اليمني للتخفيف من وطأة المحنة التي ألمّت به جراء استمرار الأزمة الإنسانية التي ما زال البلد يعاني منها والتي طال أمدها؛ **ويعرب** عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية لما قدمته من مساعدة إنسانية من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، إضافة إلى الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر

وغيرها من الدول الأعضاء والجهات المانحة التي قدمت المساعدة الإنسانية للشعب اليمني؛ **ويدعو** وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين العاملين في المجال الإنساني إلى بذل المزيد من الجهود للتخفيف من المعاناة الإنسانية التي يواجهها الشعب اليمني.

22- **يقر** بالجهود والمبادرات التي تقوم بها الأمانة العامة من أجل تقديم المساعدة للشعب اليمني، **ويستذكر** الفقرة (17) من القرار السابق رقم ICHAD-44/1 بشأن الجهود التي تبذلها الأمانة العامة من أجل عقد المؤتمر الدولي لحشد الموارد اللازمة لتوفير المساعدة الإنسانية والإنمائية للشعب اليمني، **ويطلب** من الأمانة العامة مواصلة العمل مع الدول الأعضاء وشركائها بالتعاون مع الحكومة اليمنية لحشد الموارد اللازمة من أجل التخفيف من حدة المحنة الإنسانية التي تواجه الشعب اليمني.

23- **يدعو** *[illegible]*

24- **يعرب** عن قلقه البالغ إزاء الوضع الإنساني في العراق، **ويدعو** الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم المساعدة اللازمة إلى هذا البلد، لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية لملايين النازحين والمجتمعات المستضيفة لهم. *[illegible]* **على إعادة جميع النازحين إلى مدنهم التي تم تحريرها من عصابة داعش الإرهابية، والمساعدة كذلك في الجهد الإنساني لإعادة تأهيل المجتمع، خصوصا الطفل والمرأة الذين تعرضوا إلى الإرهاب الداعشي خلال فترة الاحتلال الداعشي (2014-2017).** **(مقترح من العراق)**

25- **يشيد** *[illegible]*

26- **يشيد** بتحسن الوضع الإنساني في دارفور الذي أتاح العودة الطوعية للنازحين في غرب ووسط وشمال دارفور، **ويدعو** إلى تعزيز الجهود القائمة في مجال العون الإنساني ويدعو إلى تقديم الدعم والمساعدة اللازمين للمحتاجين في السودان.

27- **يقر** بالخطوات التي اتخذتها حكومة دولة قطر للتنسيق مع كل من حكومة السودان والأمانة العامة للمنظمة والبنك الإسلامي للتنمية من أجل إنشاء بنك تنمية دارفور، ويستذكر الفقرة (22) من القرار السابق رقم: **ICHAD-44/1** في هذا الشأن، **ويؤكد مجددا** ضرورة مواصلة إعداد الوثائق الفنية والمالية لتقديمها إلى اجتماع لجنة المتابعة لإنشاء بنك تنمية دارفور استعدادا لعقد اجتماع الجهات المعنية المقرر تنظيمه في مقر الأمانة العامة للمنظمة بجدة.

28- **يعرب** عن تقديره لحكومة جمهورية السودان على جهودها في استقبال وإيواء اللاجئين، وخاصة من دولة جنوب السودان، ودعم المتضررين من النزاع في جنوب السودان عبر تسيير مساعدات إنسانية من السودان إلى جنوب السودان، والحفاظ على الممرات لعبور المساعدات الإنسانية من الدول والمنظمات المختلفة إلى المحتاجين في جنوب السودان، **ويطلب** من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية دعم جهود السودان في توفير احتياجات اللاجئين داخل أراضيه.

29- **يعرب** عن قلقه إزاء الوضع الإنساني المتدهور في منطقة حوض بحيرة تشاد، **وعن تقديره** للجهود التي تبذلها البلدان المتاخمة لبحيرة تشاد في أعقاب الهجمات الدامية التي شنتها جماعة بوكو حرام الإرهابية. **ويحث** الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية على تقديم جميع المساعدات الإنسانية والمالية اللازمة إلى اللاجئين والنازحين بسبب أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية في نيجيريا وفي غيرها من البلدان المتضررة الواقعة في منطقة حوض بحيرة تشاد. **ويدعو** كذلك الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى إلى إعطاء الأولوية لقضية التنمية على المستوى الشعبي في محاولة لإعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق الريفية في حوض بحيرة تشاد، والتعامل مع الوضع الإنساني في أعقاب الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها هذه المنطقة، **ويحث** الدول الأعضاء على تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للمناطق المتضررة من النشاطات الإرهابية لجماعة بوكو حرام في الكاميرون وتشاد ونيجيريا.

30- يعرب عن قلقه إزاء الوضع الإنساني المتردي في منطقة الساحل **ويجدد نداءه** للدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية غير الحكومية لدعم بلدان منطقة الساحل لإنجاز مشاريع حيوية للتنمية المستدامة من أجل كسر الحلقة المفرغة للجفاف والحرمان والفقر في هذه البلدان، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى دعم عملية تحويل مكتب الشؤون الإنسانية والتنمية لمنظمة التعاون الإسلامي في النيجر إلى مكتب إقليمي وذلك من خلال إتاحة جميع الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض، **ويشيد** ببوركينا فاسو وجمهورية السودان على تعهداتهما المالية لدعم عملية التحويل بتخصيص مبلغي 130.000 دولار أمريكي و 100.000 دولار أمريكي على التوالي.

31- **يشيد** بالجمهورية التركية لتبرعها بمبلغ 200.000 دولار أمريكي لفائدة مكتب منظمة التعاون الإسلامي في النيجر من أجل تمويل المشاريع المزمع تنفيذها في مجالات الزراعة والمياه، وذلك عقب النداء الذي وجهه الأمين العام للمنظمة لهذه الغاية.

32- **يعرب** عن تقديره لحكومة جمهورية الكاميرون لما اتخذته من خطوات لاستضافة لاجئي إفريقيا الوسطى في شرق البلاد، ولاجئي نيجيريا والنازحين من المناطق الحدودية، الذين ظلوا يعانون من

الجرائم الإرهابية الوحشية التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام الإرهابية في أقصى شمال الكاميرون؛ **ويتوجه بنداء عاجل** إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتعزيز المساعدات للكاميرون لمساعدته على التعامل مع تدفقات اللاجئين والنازحين ولتنسيق البرامج الهادفة لتحسين أوضاعهم المعيشية ووضع استراتيجيات إعادة توطين اللاجئين وإدارة انتقال النازحين.

33- **يعرب** عن تقديره للدور الذي قامت به موريتانيا في استضافتها لعدد كبير من اللاجئين الماليين في شرق البلاد، وذلك بالتعاون والتنسيق مع كل من برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

34- **يشيد** بسلطات جمهورية النيجر لاستضافتها لاجئين من مالي ونيجيريا؛ **ويطلب** من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي مساعدة سلطات النيجر على مواجهة تدفقات اللاجئين والنازحين، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى مساعدة جمهورية النيجر فيما تبذله من جهود في الاستجابة لتدفق النازحين اللاجئين.

35- **يطلب** من الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية أن تقدم بسخاء المساعدة الإنسانية اللازمة للتخفيف من محنة العدد المتزايد من المحتاجين في جمهورية إفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة، التي تفاقمت بسبب النزاع طويل الأمد من أجل تذليل الصعوبات الإنسانية والإنمائية التي يمكن أن تعرقل عملية المصالحة الوطنية والتعافي الاقتصادي.

36- يأخذ علما بتقرير اجتماع مجموعة العمل مفتوح العضوية لمناقشة النظام الأساسي للصناديق الإنسانية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في 27 فبراير 2018، ويطلب من الفريق مواصلة أعماله في هذا الشأن. (مقترح مقدم من السعودية)

37- يعرب عن تقديره للأمانة العامة لجهودها الرامية إلى إطلاق الحملة الإنسانية الرمضانية في جمهورية إفريقيا الوسطى للعام الثالث على التوالي؛ ويرحب بجهود الصناديق الإنسانية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي لجمع التبرعات لحملة شهر رمضان الإنسانية في جمهورية إفريقيا الوسطى في عام 2016، ويناشد كذلك الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية تقديم دعم إضافي من أجل استمرارية هذه المبادرة. (مقترح من دولة قطر، الفقرة رقم 32 من القرار رقم 44/1-إيشاد للدورة رقم 44 لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في أبيدجان في جمهورية كوت ديفوار بتاريخ 10 – 11 يوليو 2017)

38- يعرب عن تقديره للأمانة العامة لما تبذله من جهود في أفغانستان بالتنسيق مع الصناديق الإنسانية للمنظمة في الدوحة؛ ويدعو الأمانة العامة والصناديق إلى بذل المزيد من الجهود لمساعدة الشعب الأفغاني، ولاسيما العائدين الأفغان من أجل إعادة إدماجهم في أفغانستان. (مقترح من دولة قطر،

الفقرة رقم 34 من القرار رقم 44/1–إيشاد للدورة رقم 44 لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في أبيدجان في جمهورية كوت ديفوار بتاريخ 10 – 11 يوليو 2017).

39- يعرب **عن قلقه البالغ** إزاء تردي الوضع الإنساني في ميانمار، وخاصة ما يتعلق منه بمحنة الروهينغيا، على مدى الشهر المنصرم وتدفق أعداد هائلة من اللاجئين من ميانمار طلبا للجوء في بنغلاديش على إثر الوضع السياسي الخطير السائد في ميانمار، **ويدعو** الدول الأعضاء والمانحين والمنظمات الإنسانية غير الحكومية إلى تقديم المساعدة الإنسانية لهؤلاء اللاجئين ولكل الذين هم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في ميانمار. **ويدعو** كذلك حكومة ميانمار إلى الوفاء بما ورد في مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة والحكومة والتي تقضي بافتتاح مكتب لتنسيق الشؤون الإنسانية في ميانمار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى ولاية راخين.

40- **يحث** بقوة الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية تأسيس اللجنة الإسلامية للهلال الدولي على القيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة حتى تتمكن اللجنة من إنجاز مهامها وتحقيق الأهداف التي أُنشِئت من أجلها؛ **ويدعو** الدول الأطراف في الاتفاقية، والتي لم تسدد بعد مساهماتها في ميزانية اللجنة، إلى القيام بذلك لتمكينها من الاضطلاع بدورها والوفاء بالتزاماتها.

41- **يستذكر** الفقرة العاملة (40) من القرار رقم ICHAD–44/1 التي ترحب بتوقيع مذكرة التفاهم بين منظمة التعاون الإسلامي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في نيويورك في سبتمبر 2016، **ويشيد** في هذا الصدد، بتواصل جهود الأمانة العامة للمنظمة في تطوير قدرات المجتمع المدني الإنساني في الدول الأعضاء في المنظمة.

42- **يرحب** بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة في متابعة القضايا الرئيسية التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء في المنظمة والتي أُثيرت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، **ويشجع** الأمانة العامة على مواصلة انخراطها مع المنظومة الإنسانية الدولية في هذا الشأن.

43- **يطلب** من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية والمؤسسات الخيرية أن تسهم في التخفيف من محنة الأيتام في العالم الإسلامي وخارجه؛ **ويدعو** الدول الأعضاء ومجتمعاتها المدنية إلى الاحتفال بيوم اليتيم في العالم الإسلامي في الخامس عشر من رمضان من كل عام.

44- **يعرب** عن الأمل في أن تُكثِّف الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي جهودها لتعزيز التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية والإحصائية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) وصندوق التضامن الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي على جبهة

العمل الإنساني، بما في ذلك بشأن القضايا المتعلقة بالقدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية، والحد من مخاطر الكوارث، والتمويل الاجتماعي الإسلامي، وتقديم المساعدة الإنسانية بوجه عام.

45- **يطلب** من إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة أن تنفذ بفاعلية الجوانب الإنسانية لبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 الذي اعتمدته الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في اسطنبول في إبريل 2016 وكل العناصر المتبقية من برنامج العمل العشري السابق الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في مكة المكرمة في ديسمبر 2005.

46- **يطلب** من الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 45/2-إيشاد

بشأن

الوضع الإنساني في القرن الإفريقي وفي شرق إفريقيا

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا، بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 19 و 20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018م)؛

إذ يلاحظ بقلق بالغ خطر حدوث مجاعة وشيكة والتي بدأت بوادرها تبرز معالمها في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا عموما جراء حالة الجفاف الخطيرة الناجمة عن شح التساقطات المطرية؛

وإذ يشدد على أهمية المبادرات التي تتخذها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء للحصول على الاكتفاء الذاتي الغذائي وتعزيز النشاطات في مجال التنمية الريفية وحماية البيئة وتدبير المياه لفائدة الأشخاص الذين يعانون من الضعف والهشاشة في المنطقة، وللتخفيف من حدة آثار موجات الجفاف المتكررة جراء العوامل المناخية؛

وإذ **يقر** بالنداء الذي وجهه الأمين العام من أجل التدخل العاجل،

1- **يعرب** عن بالغ قلقه إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا جراء استمرار موجة الجفاف التي باتت تشكل خطرا ينذر بحدوث مجاعة بالإضافة إلى التفشي السريع للإسهال المميت وداء الكوليرا وغيرهما من الأمراض الأخرى الوبائية في مختلف أرجاء المنطقة.

2- **يشدد** على مدى الحاجة إلى الدعم المكثف والتضامن من المجتمع الدولي من أجل التخفيف من محنة ما يزيد عن 17 مليون شخص يعيشون في دول شرق إفريقيا والقرن الإفريقي المتضررين من كارثة الجفاف والمجاعة.

3- **يحث** جميع الدول الأعضاء على الاستجابة للنداء العاجل الذي وجهته الأمانة العامة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة اللازمة للبلدان المتضررة من الجفاف في المنطقة.

4- **يناشد مجددا** الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والشركاء والمجتمع المدني تقديم المساعدة السخية لتلك البلدان من أجل التخفيف من معاناة الناس من خلال وضع مشاريع مستدامة لبناء قدرتهم على التكيف ومواجهة الظروف المتكررة الناجمة عن الجفاف في المنطقة.

5- يرحب بالمبادرة التركية التي جاءت في أوانها، بصفتها رئيسة لمؤتمر القمة الإسلامي، والتي قضت بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق من منظمة التعاون الإسلامي إلى البلدان المتضررة من الجفاف في المنطقة. (مقترح من تركيا)

6- **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 45/3-إيشاد

حول

الوضع الإنساني في سورية

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا، بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 19 و 20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018م)؛

إذ يستذكر الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة منها تلك التي تدعو إلى تعزيز التضامن بين المسلمين والدفاع عن حقوق الشعوب؛

وإذ يشير إلى القرارات المتعلقة بالوضع في سورية الصادرة عن الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في أبيدجان بكوت ديفوار يومي 10 و 11 يوليو 2017م؛

وإذ يشدد على الوضع الإنساني الخطير والمتدهور في سورية، وخاصة في الغوطة الشرقية، بالإضافة إلى مناطق أخرى تحاصرها قوات النظام والتي بلغت أبعادا جديدة ومرعبة بسبب الانتهاكات الجارية والتي يرتكبها النظام وداعموه، *هصدهنبئ لإ ائعئخ عكك سوعئ قطئئ خكذ ب غيطكتهاكك حق ق بّ لظ ة ختيلضئ م عكو هجم ا لعئ شكبك ته خكئ مغندلك ت عئلئ لأمحئمي ك بئغ بك صتمننك لكك خي ك حم ئك حق نم ّ (ق ئدج لكلضئ م)* الأمر الذي يستلزم اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي على وجه الخصوص؛

وإذ يشدد على أنه لن يتأتى التوصل إلى الحل الناجع للأزمة الإنسانية إلا داخل حدود هذا البلد؛

وإذ يلاحظ أن أكثر من نصف سكان سورية (13.5 مليون) هم في أمس الحاجة للمساعدة الإنسانية ومن بينهم أكثر من 6.1 مليون من النازحين المحرومين من المساعدة الإنسانية الدائمة؛

وإذ يبرز كذلك التداعيات الخطيرة لتدفق اللاجئين على بلدان الجوار، مع الأخذ في الاعتبار الأعباء المتزايدة التي تتحملها هذه البلدان التي تأوي أكثر من 5.4 مليون لاجئ؛

وإذ يقر بأن المتابعة الملائمة للقمة الإنسانية العالمية ستسهم وبشكل أكبر في تحقيق رفاه أبناء الشعب السوري؛

وإذ يشدد على الصبغة الاستعجالية التي تقتضي السماح فورا ودونما عراقيل بدخول المساعدات الإنسانية إلى جميع المدن السورية عبر جميع نقاط العبور الحدودية، وذلك طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2393، وضرورة تعزيز المساعدات الإنسانية داخل سورية وتلبية احتياجات النازحين المتمركزين في بعض المناطق والذين يسعون إلى اللجوء وطلب الحماية، وتقديم الدعم الكامل لبلدان الجوار من أجل التخفيف من حدة الوضع الإنساني للنازحين السوريين وتسهيل عملية عودتهم إلى ديارهم:

1- **يشيد** بالكرم والضيافة المثاليين لبلدان جوار سورية وهي: تركيا والأردن والعراق ولبنان وبلدان أخرى (مصر والسودان)، وذلك من خلال استضافتها للسوريين، **ويدعو** المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى دعم هذه البلدان من أجل التخفيف من الأعباء الملقاة على عاتقها.

2- **يشيد** بالجمهورية التركية لتوفير اللجوء لما يزيد عن (3.4) مليون سوري وتوفير خدمات مجانية في مجال الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية ومنحهم الحق في الالتحاق بالقوى العاملة.

3- يشيد بجهود دولة الكويت ومبادرات حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت في دعم الوضع الإنساني في سورية واحتضانها لثلاث مؤتمرات مانحين ومشاركتها في رئاسة مؤتمر المانحين في كل من لندن وبروكسل وتقديم مساهمة بلغت 1.6 مليار دولار أمريكي. (مقترح من الكويت)

4- يشيد باستضافة المملكة العربية السعودية (2.5) مليون سوري ومعاملتهم كمواطنين في كافة الخدمات الصحية والتعليمية وسوق العمل، إضافة لجهود مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في إيصال المساعدات لكافة المناطق في الداخل السوري وتقديم المملكة لنحو 800 مليون دولار أمريكي لرعاية ملايين اللاجئين السوريين في الدول المجاورة (لبنان، تركيا، الأردن) وغيرها بالتنسيق مع حكومات تلك الدول ومع منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية. (مقترح مقدم من السعودية).

5- يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الإمارات العربية المتحدة لإغاثة الشعب السوري الشقيق والمساعدات التي قدمتها والبالغة 850 مليون دولار أمريكي والتي من بينها تم تغطية مجالات الصحة وخدمات التعليم والإيواء والمساعدات الغذائية وحالات الطوارئ الإنسانية. (مقترح مقدم من الإمارات)

6- يشيد بجهود ومساهمات دولة قطر المقدمة لسورية بما فيها الغوطة الشرقية، في القطاع الإنساني وإغاثة المتضررين في الغوطة ورصدت هذه المساعدات مبلغ 202 مليون ريال كدفعة أولى ضمن حملتها "شتاء المنكوبين". (مقترح مقدم من قطر).

7- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى مواصلة تقديم المساعدة لبلدان الجوار وذلك انطلاقا من روح التضامن الإسلامي ومبادئ المسؤولية وتقاسم الأعباء.

8- **يدعو** مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لمواجهة الوضع الإنساني المتفاقم في سورية وضمان التنفيذ الفوري والتام لأحكام قراري مجلس الأمن الدولي رقمي 2254 و 2393، وخاصة ما يتعلق منها بدخول المساعدات الإنسانية السريع والآمن دونما عراقيل عبر خطوط النزاع والحدود وبأقصر الطرق المباشرة والسماح فورا بدخول المساعدات الإنسانية ووصولها إلى الناس المحتاجين كافة، وخاصة منهم النساء والأطفال، **ويدعو** المجموعة الدولية لدعم سورية إلى تسخير نفوذها فورا لتحقيق هذه الغاية.

9- **يرحب** *قرار مجلس الأمن رقم 2401 الذي يطالب بوقف الأعمال العدائية على الفور وبهدنة إنسانية لمدة 30 يوما على الأقل من أجل إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية، وبإجلاء المرضى والجرحى والمصابين بحالات حرجة من المناطق المحاصرة والمناطق الصعبة الوصول بشكل عاجل. (الفقرة 6 من القرار).*

10- **يشيد** *بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ القرار المذكور أعلاه، ويطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير خلال ثلاثين يوما إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار 2401 الذي يغطي الفترة من 2 آذار/مارس 2018 إلى 30 نيسان/أبريل 2018، بما في ذلك معلومات عن أي انتهاكات للقرار 2401 التي ترتكبها أي جهة من الجهات الفاعلة في سورية، بما في ذلك الهجمات على المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي. (الفقرة 7 من القرار).*

{}{}{}{}

القرار رقم 45/4-إيشاد

بشأن

النازحين السوريين في لبنان

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الخامسة والأربعين (دورة: دورة: القيم الإسلامية من أجل السلم المستدام والتضامن والتنمية) في دكا، بجمهورية بنغلاديش الشعبية يومي 19 و 20 شعبان 1439هـ (الموافق: 5 و6 مايو 2018م)؛

إذ يستذكر القرار رقم 39/6-س بشأن إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية، والقرار رقم ICHAD-36/1 بشأن مهام وصلاحيات إدارة الشؤون الإنسانية؛

وبعد تدارس تقرير الأمين العام OIC/CFM45/2018/ICHAD/SG-REP حول الأنشطة الإنسانية للمنظمة خصوصا الفقرات المتعلقة بالأوضاع الإنسانية في الدول بمنظمة التعاون الإسلامي وتخفيف معاناة المدنيين السوريين في سورية ودول الجوار خصوصا لبنان.

1- يعرب عن قلقه الشديد إزاء تزايد أعداد النازحين السوريين في لبنان، الأمر الذي له تداعيات على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والديمغرافي والأمني للبلد.

2- **يعرب** عن تقديره للجهود التي تبذلها الجمهورية اللبنانية رغم ضآلة إمكاناتها في استقبال ورعاية النازحين السوريين.

3- **يدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني إلى تقديم الدعم اللازم للجمهورية اللبنانية تمكينا لها من مواجهة الأعباء المترتبة عن هذا النزوح.

4- **يدعو** الشركاء الدوليين إلى اتخاذ الإجراءات لوضع حد لهذه الأزمة على قاعدة كون العودة الآمنة للنازحين إلى سورية تمثل الحل المستدام الوحيد للأزمة، حتى وإن خلال المرحلة الانتقالية.

5- **يطلب** من الأمين العام متابعة موضوعات هذا القرار ورفع تقرير بشأنها إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}